الأمم المتحدة

A/76/752–S/2022/217

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
14 March 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والسبعون
البند 100 من جدول الأعمال
نزع السلاح العام الكامل

مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

رسالة مؤرخة 11 آذار/مارس 2022 موجهة إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أجدني مُلزما بالإعراب عن قلقنا البالغ إزاء تكثيف عدد من البلدان الغربية عمليات إمدادها أوكرانيا بالأسلحة، في تجاهل صارخ لأخطر الآثار التي تترتب على مثل هذه القرارات، بالنسبة للسكان المدنيين خاصة.

والأسلحة المعنية، مثل منظومات الدفاع الجوي المحمولة من طراز ستينغر، والقذائف الموجهة المحمولة المضادة للدبابات من طراز جافلين، والجيل التالي من الأسلحة الخفيفة المضادة للدبابات، وغيرها من المنظومات المحمولة، هي أسلحة ذات طبيعة أكثر حساسية. وتشكل منظومات الدفاع الجوي المحمولة خطرا كبيرا على الطيران المدني، كما يتضح للأسف من المآسي العديدة التي نجمت عن إصابة طائرات مدنية بمنظومات الدفاع الجوي المحمولة في أجزاء مختلفة من العالم، في حين أن القذائف الموجهة المضادة للدبابات يمكن أن تشكل تهديدا للنقل بالسكك الحديدية ولمرافق البنية الأساسية.

ومنظمو عمليات التسليم هذه على بيّنة تامة بخطر وقوع هذه الأسلحة العالية الدقة في أيدي الإرهابيين والمجرمين وغيرهم من المتلقين غير المأذون لهم. وكانوا، مع ذلك، قد أيدوا قرار الجمعية العامة 40/62 في عام 2007 بشأن منع النقل غير المشروع لمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد والحصول عليها واستخدامها دون إذن، علاوة على "عناصر ضوابط تصدير منظومات الدفاع الجوي المحمولة" لعام 2003 من ترتيب فاسنار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام، وغيرها من الوثائق ذات الصلة في مجال عدم الانتشار. وتدعو هذه الوثائق إلى اعتماد تدابير صارمة لمراقبة تصدير منظومات الدفاع الجوي المحمولة، وتبادل المعلومات عن حالة مخزوناتها وصادراتها، وضمان التخزين الموثوق به لهذا النوع من الأسلحة ذات التقنية العالية، وكذلك تدمير منظومات الدفاع الجوي المحمولة التي يتجاوز عددها المستوى اللازم لضمان الأمن القومي.

220322 170322 22-03748 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ومع ذلك، تختار البلدان الغربية الآن أن تفعل العكس تماما. وفي الوقت ذاته، حتى الاتحاد الأوروبي نفسه قد أشار، في قرار البرلمان الأوروبي المؤرخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 بشأن صادرات الأسلحة: تنفيذ الموقف الموحد، إلى الإهمال الذي أظهره عدد من بلدان الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بإعادة تصدير المنتجات العسكرية (بما في ذلك نماذج الاتحاد الأوروبي الأكثر حساسية)، وهي إعادة التصدير التي غالبا ما تُنفَّذ مقترنة بانتهاكات جسيمة لشروط شهادات المستخدم النهائي. ومن المسلَّم به أن الهياكل الإجرامية في أوروبا ما فتئت تتلقى، منذ سنوات عديدة، إمدادات كبيرة من الأسلحة الخفيفة والصغيرة من أوكرانيا وبلغاريا ورومانيا وبلدان أخرى، حيث تضاعف الإنتاج غير المشروع لنماذج الأسلحة ذات المنشأ الروسي/السوفياتي بموجب تراخيص منتهية الصلاحية أو بدونها.

ويبدو أن نظراءنا الغربيين قد نسوا الجهود التي بذلوها هم أنفسهم، بطرق منها برنامج الشراكة من أجل السلام، وتلك التي بذلها المجتمع الدولي، لمكافحة الانتشار غير المشروع وللمساعدة في تدمير الفائض من منظومات الدفاع الجوي المحمولة على مر السنين في مختلف البلدان. وفي ذلك الوقت، وفي أوكرانيا نفسها، كان قد أزيلَ نحو 000 3 من منظومات الدفاع الجوي المحمولة الفائضة في ترسانات القوات المسلحة.

والآن، تضيَّع هذه الجهود وتُهمَل الالتزامات التي تعهدت بها البلدان الغربية. ومن الواضح أن الأسلحة التي تمدّ بها تلك البلدان أوكرانيا ستقع لا محالة في أيدي أفراد الكتائب القومية النازية الأوكرانية سيئة السمعة التي تنضوي ضمن القوات النظامية. ومن الحقائق أيضا أن السلطات الأوكرانية قررت أن تطلق سراح المجرمين المحليين من السجون وأن تسلحهم. وهناك أيضا تقارير عن حملة مستمرة لاستقدام مرتزقة أجانب للقتال في أوكرانيا كذلك. ولا تتحمل روسيا أي مسؤولية عن حياة من قرروا المشاركة في أنشطة عسكرية غير قانونية في أوكرانيا. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الطبيعة الحقيقية لما يسمى "المتطوعين"، فإن إشراكهم يزيد إلى حد كبير مخاطر انتشار الأسلحة غير المشروعة ليس على الحدود الأوكرانية فحسب، بل أيضا على الحدود الأوروبية، مما ينشئ تهديدا عالميا يتمثل في انتشار منظومات الدفاع الجوي المحمولة والقذائف الموجهة المضادة للدبابات وغيرها من الأسلحة العالية الدقة ذات الطبيعة الأكثر حساسية، مما ستكون له أشد العواقب، أولا وقبل كل شيء، على السكان المدنيين.

وإنّها لخيبة أمل كبيرة أن البلدان الأوروبية، التي ما فتئت لسنوات عديدة تروِّج لتدابير مراقبة أنواع الأسلحة الحساسة بشكل خاص وتتمتع بالدعم المستمر من بلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية تشاطرها نمط التفكير، تبدي الآن استعدادها للتنكر لما تقول به من مبادئ.

ونهيب بالاتحاد الأوروبي وبلدان منظمة حلف شمال الأطلسي أن تمتنع عن تعريض المدنيين للخطر والتسبب في المعاناة الإنسانية في جميع أنحاء العالم باتخاذها قراراتها المتهورة بأن تواصل مدّ أوكرانيا بالأسلحة وإنشاء مخاطر طويلة الأجل للطيران المدني الدولي وغيره من وسائل النقل ليس في أوروبا فحسب، بل أيضا خارج حدودها.

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 100 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي **نيبينزيا**